مجلة جامعة فزان العلمية
Fezzan University scientific Journal
journal@fezzanu.edu.ly

إسهامات علي نور الدين العنيزي في تطور النظام المصرفي الليبي خلال فترة توليه منصب محافظ البنك الوطني الليبي (1955م – 1961م)

*عائشة الجروشي على[1]
[1]قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، جامعة سرت

الملخص

لعب علي العنيزي دورا محوريا في بناء السيادة المالية والاقتصادية لليبيا بعد الاستقلال، وحينما صدر القانون رقم (30) لسنة 1955م بإنشاء البنك الوطني الليبي تم تعيين علي العنيزي أول محافظ له، ليقود هذه المؤسسة في أخطر وأهم مرحلة من تاريخها، ولم تكن مهمته سهلة، فكان عليه بناء مؤسسة نقدي تتولى إصدار العملة الوطنية، وتنظيم السياسات النقدية، والرقابة على المصارف التجارية.

كان العنيزي المهندس الفعلي للتأسيس، ولم يكن دوره شكليا بل شمل بناء الهيكل المؤسسي للبنك، كما أنه المسؤول عن نقل الاختصاصات النقدية تدريجيا من لجنة النقد الليبية إلى البنك الوطني، كما أسهم في رسم ملامح السياسة النقدية للدولة، في وقت كانت فيه ليبيا تعتمد على عملات أجنبية متعددة، وتفتقر إلى نظام مصرفي وطني موحد.

ويمكن القول أنه عند تأسيس البنك الوطني الليبي لم تكن ليبيا تمتلك نظاما مصرفيا متكاملا، بل كانت تعتمد على فروع بنوك أجنبية، وجاءت مهمة العنيزي في ظرف اتسم بضعف البنية الاقتصادية وقلة الكوادر الوطنية.

وقد ركز العنيزي على استقلال البنك الوطني الليبي ، ليكون جهة تنظيمية تشرف على البنوك وتضبط النشاط المصرفي وفق قوانين وطنية، كما سعى إلى وضع إطار رقابي أولي للبنوك العاملة في ليبيا، يضمن سلامة الائتمان وحماية الودائع ، ويمنع الممارسات التي قد تضر بالاقتصاد الناشئ.

وهكذا برهن العنيزي على أنه نموذجا لرجل الدولة الاقتصادي الذي جمع بين الكفاءة الإدارية والرؤية الوطنية،بل هو مؤسس الفكر المصرفي الوطني الذي مهد لنهضة الاقتصاد الليبي في ستينات القرن العشرين، ويمكن القول إن إسهام علي العنيزي في السياسة المصرفية الليبية كان تأسيسيا وحاسما، إذ انتقل بليبيا من مرحلة الاعتماد على أنظمة مالية خارجية إلى بناء كيان نقدي وطني.

الكلمات المفتاحية: الإدارة ،السيادة،العنيزي، المالية نظام مصرفي

*المؤلف الرئيسي: عناوين البريد الإلكتروني a.aljaoshi@su.edu.ly تاريخ استلام البحث 1نوفمبر 2025 استلام رد المحكمين 25 نوفمبر 2025 تم قبوله 20 يناير 2026 تاريخ النشر 28 يناير 2026

Ali Nour El-Din Al-Anizi's Contributions to the Development of the Libyan Banking System During His *Tenure as Governor of the National Bank of Libya* (1961-1955)

Aisha Al-Jaroushi ali
Department of History and Archaeology ،Faculty of Arts ، University of Sirte.

A B S T R A C T

Ali Al-Anizi played a pivotal role in establishing Libya's financial and economic sovereignty after independence. When Law No. (30) of 1955 was issued, establishing the National Bank of Libya, Al-Anizi was appointed its first governor, leading the institution through the most critical and important phase of its history. His task was not easy; he had to build a monetary institution responsible for issuing the national currency, regulating monetary policies, and supervising commercial banks.

Al-Anizi was the de facto architect of the bank's establishment. His role was not merely symbolic; he oversaw the development of the bank's institutional structure. He was also responsible for the gradual transfer of monetary powers from the Libyan Currency Board to the National Bank. Furthermore, he contributed to shaping the country's monetary policy at a time when Libya relied on multiple foreign currencies and lacked a unified national banking system.

It can be said that when the National Bank of Libya was established, Libya did not possess a fully integrated banking system. Instead, it depended on branches of foreign banks. Al-Anizi's mission came at a time characterized by a weak economic infrastructure and a shortage of qualified national personnel. Al-Anizi focused on the independence of the National Bank of Libya, envisioning it as a regulatory body overseeing banks and regulating banking activity according to national laws. He also sought to establish a preliminary supervisory framework for banks operating in Libya, ensuring credit safety, protecting deposits, and preventing practices that could harm the nascent economy.

Thus, Al-Anizi proved himself a model of an economic statesman who combined administrative competence with a national vision. Indeed, he is considered the founder of national banking thought, which paved the way for the Libyan economic renaissance in the 1960s. It can be said that Ali Al-Anizi's contribution to Libyan banking policy was foundational and decisive, as it moved Libya from a stage of dependence on external financial systems to the establishment of a national monetary entity.

Keywords: Administration, Sovereignty, Al-Anizi, Finance, Banking System

مقدمة

في أبريل من عام 1955م رشح مصطفى بن حليم الدكتور علي نور الدين العنيزي محافظا للبنك الوطني الليبي، وطلب من الملك إدريس السنوسي التوقيع على مرسوم تعيينه، وما إن صدر المرسوم الملكي بتعيينه محافظا للبنك الوطني الليبي حتى بادر العنيزي باستلام مهمته، وبدأ في البحث عن مكان لائق للبنك؛ فوقع

اختياره على مقر المصرف التجاري الوطني في بنغازي، ومن ثم نقل مقر البنك إلى طرابلس في أبريل عام 1956م

واستطاع العنيزي بحنكته الإدارية وخبرته أن يجمع العدد اللازم من الشباب الليبي ليشكل نواة الجهاز الإداري المطلوب للبنك، حيث كانت طريقة علي نور الدين العنيزي في تشكيل إدارة مصرف ليبيا المركزي من أهم العوامل التي جعلت المصرف مؤسسة ناجحة ومستقرة منذ تأسيسه، لأنه كان مدركا أن نجاح المصرف يتوقف على وجود موظفين وطنيين أكفاء، لذلك اعتمد برنامجا لتدريب الكوادر الليبية داخل المصرف، وأرسل عددا من الشباب للدراسة المصرفية في مصر والمملكة المتحدة.

وعليه فقد كان لهذا التوجه دوره في جعل المصرف من أوائل المؤسسات الليبية التي اعتمدت على الكفاءات الوطنية بدل الخبراء الأجانب، كما نجح في وضع الأسس الإدارية والتشريعية للمصرف مستعينا بخبراته الاقتصادية ودراساته الجامعية في إيطاليا، ولعل من أبرز إنجازاته التاريخية إصدار أول عملة وطنية ليبية عام 1958م.

مشكلة الدراسة: على الرغم من أهمية الفترة الممتدة من 1955م- 1961ح في تشكيل السياسة النقدية والمالية للدولة الليبية، ورغم الدور الذي قام به علي نور الدين العنيزي بصفته أول محافظ لمصرف ليبيا المركزي إلا أن الدراسات العلمية التي تناولت هذه الفترة ما زالت محدودة، وخاصة ما يتعلق بالسياسة النقدية وإدارة العملة الليبية خلال مرحلة ما بعد الاستقلال، وتندرج تحت هذه المشكلة العديد من التساؤلات لعل من أهمها:

س- كيف ساهم العنيزي من خلال دوره كمحافظ لمصرف ليبيا المركزي خلال الفترة 1955م -1961م في ترسيخ السيادة المالية والنقدية للدولة الليبية، وما مدى تأثير إدارته على استقرار الاقتصاد الوطني وتطوير العمل المصرفي؟

س- ما الظروف السياسية والاقتصادية التي أدت إلى تأسيس مصرف ليبيا المركزي؟

س- ما الأسس التنظيمية والإدارية التي اعتمدها العنيزي في إدارة المصرف؟

س- كيف أثر إصدار العملة الليبية عام 1958م في تعزيز الاستقلال المالي؟

الدراسات السابقة: ولعل من أهم الدراسات السابقة مايلي:

_, Maddalena Zaglio Central Banking on Independence : The Birth of the National Bank of Libya ; 03 Nov 2025

وهي دراسة للباحثة مادالينا زاجليو، بعنوان: الصيرفة المركزية عند الاستقلال، نشأة المصرف الوطني الليبي، وتتناول هذه الدراسة البنوك المركزية في الدول النامية المستقلة حديثا، خاصة التي كانت خاضعة للسيطرة البريطانية، وتبين أن خطوات هامة نحو السيادة المالية اتخذت خلال العهد الملكي مع إنشاء البنك الوطني الليبي عام 1956م، وما حققه من نجاحات في مجال السياسة النقدية، ورغم أن هذه الورقة تسلم بوجود المنطق الاقتصادي، تؤكد أن الدوافع السياسية كانت هي المحرك الرئيسي وراء إنشاء البنك المركزي، وعلى الرغم من أن السيطرة الأجنبية لم تختف تماما ، إلا أن هذه المرحلة تشهد على تطور ديناميكيات القوة من وضع شبه إمبريالي سيطرت فيه المملكة المتحدة كليا على القطاع المالي إلى وضع دخلت فيه النخب الليبية وفرضت نفسها تدريجيا.

وقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة زاجليو كونها تناولت تأسيس البنك الوطني الليبي عام 1956م وتناولت مشاركة ليبيا في منطقة الجنيه الإسترليني؛ حيث كانت هذه الخطوة إنجاز وطني حققه العنيزي في ميدان السيادة المالية الليبية.

- وليد آدم شعيب، علي نور الدين العنيزي ودوره الوطني والسياسي 1904– 1983م، منشورات جامعة طبرق، الطبعة الأولى، 2022م.
- وقد استفادت الدراسة الحالية من دراسة شعيب في المبحث الثامن عشر الذي جاء بعنوان (تعيين علي العنيزي محافظا للبنك الوطني (بنك ليبيا) 1955– 1961م). ركز شعيب على تعيين العنيزي محافظا للبنك الوطني عندما رشحه بن حليم لهذا المنصب في أبريل من عام 1955م

وقد دعمت الدراسة السابقة دراسة الباحثة في الكثير من محطات الدكتور العنيزي المصرفية كونها اعتمدت على بعض المقابلات التي أجراها المؤلف مع بعض الشخصيات، ولعل من أهمها نصر الدين سويسي سكرتير الدكتور علي العنيزي محافظ البنك الوطني الليبي التي من خلالها أثبتنا قدرة العنيزي على بناء مؤسسة بنكية وطنية مستقلة كما هو المفروض أن تكون عليه البنوك المركزية المعمول بها في معظم دول العالم.

أهمية الدراسة: تسهم في توثيق سيرة واحدة من أبرز الشخصيات الليبية البارزة التي كان لها دور فعال في صياغة مسار التنمية الاقتصادية، كما أنها تساعد في فهم العلاقة بين السياسات النقدية، وبناء الدولة وتوضح كيف يمكن للكفاءات الوطنية أن تؤسس لسياسات اقتصادية ناجحة رغم محدودية الموارد في المراحل الأولى من الاستقلال.

أهداف الدراسة:

دراسة الدور الإداري والقيادي للعنيزي في تشكيل الهيكل التنظيمي والإداري للمصرف، ووضع لوائحه الداخلية.

تقييم السياسات النقدية والمالية التي تبناها خلال فترة توليه المنصب، ومدى مساهمتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تسليط الضوء على الدور الريادي الذي قام به العنيزي في تأسيس وتطوير النظام النقدي الليبي عقب الاستقلال، وإبراز إسهاماته في بناء أول مؤسسة مالية مستقلة.

فرضية الدراسة: هناك العديد من الفرضيات أهمها ما يلي:

نفترض أن العنيزي لعب دورا محوريا في الانتقال من نظام مجلس العملة إلى نظام البنك الوطني الليبي الذي أصبح مسؤولا عن إصدار النقد وإدارته.

أن العنيزي أسهم بدور كبير في وضع الأسس الأولى للهيكل التنظيمي للبنك الليبي بما يتوافق مع متطلبات بناء دولة حديثة.

أن خبرته وعلاقاته بالمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي دعمت بناء سياسة نقدية مستقرة في ليبيا.

منهج البحث: سوف تعتمد هذه الدراسة على المنهج التاريخي باعتبار إنها تتناول شخصية اقتصادية وسياسية في فترة محددة من تاريخ ليبيا، ويهدف هذا البحث إلى تتبع الأحداث في سياقها الزمني، كما سيعتمد البحث على المنهج الوصفي لوصف ودراسة الوظائف الإدارية والتنظيمية التي قام بها العنيزي داخل المصرف المركزي، وكذلك لوصف واقع المصرف قبل توليه المنصب، وسيتم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث كالتالي:

الظروف التي أدت إلى تأسيس مصرف ليبيا المركزي ولماذا أسس.

تشكيل إدارة المصرف ووضع هيكله التنظيمي والقانون.

إصدار الجنيه الليبي وأثره في ترسيخ السيادة الاقتصادية.

أثر إدارة العنيزي في تطور النظام المالي الليبي.

المبحث الأول: الظروف التي أدت إلى تأسيس البنك الوطني الليبي:

في 26 أبريل عام 1955م صدر بطبرق قانون تأسيس البنك الوطني الليبي رقم (30) لسنة 1955م، برأسمال اسمي قدره مليون جنيه ليبي، دفع منه من قبل الحكومة عند التأسيس مبلغ وقدره (500) ألف جنيه مساهمة منها (المقريف، 2004م، ص340)

كما تم في التاريخ نفسه تعيين الدكتور علي نور الدين العنيزي كأول محافظ للبنك الوطني الليبي، ولم يكن العنيزي وطنيا ملتزما فحسب، بل كان أيضا خبيرا اقتصاديا متمرسا، حاصلا على شهادة في الاقتصاد، وشغل مناصب اقتصادية عليا مختلفة، (Maddalena Zagilo. 2025, p5) بما في ذلك تعيينه وزيرا للمالية بدلا عن أبوبكر نعامة في 18 سبتمبر 1953م.

(وثائق أرشيف علي نور الدين العنيزي) كما أشاد به السفير الأمريكي في ليبيا هنري. س. فيلارد ووصفه بأنه "الاقتصادي المؤهل الوحيد برتبة وزير في أول حكومة ليبية برئاسة محمود المنتصر (Maddalena Zagilo. 2025, p 13)

وقد استخدمت الحكومة الليبية الجزء الأول من المساعدات المالية التي تلقتها من الولايات المتحدة الأمريكية بموجب اتفاقية عام 1954م في إنشاء البنك الوطني الليبي والمصرف الزراعي الليبي في عام 1955م، وقد ترتب على إنشاء البنك الوطني الليبي إلغاء "لجنة العملة الليبية التي كان يرأسها بريطاني، وكان مقرها مدينة لندن، وقد لقيت فكرة إنشاء بنك وطني مركزي معارضة الحكومة البريطانية في البداية (المقريف، ص 340) ،لأن حكومة لندن كانت قد طرحت على المنتصر عام 1953م اقتراح إنشاء لجنة العملة الليبية وقبل المنتصر بذلك، وهي سياسة دأبت الحكومة البريطانية على فرضها في مستعمراتها والدول السائرة في فلكها عوضا لها بالسماح بإنشاء بنوك مركزية حتى تضمن استمرار هيمنتها وإشرافها على احتياطي تلك العملات في تلك الدول،(أدريان بلت، 2020م، ص 1284)، وتم إنشائه عام 1956م، بعد عامين من المفاوضات الليبية البريطانية، نتيجة لمعارضة الاستعمار البريطاني الذي حل محل الإيطاليين، والهيمنة المالية البريطانية عشية الاستقلال، إضافة إلى صراعات السلطة الداخلية المحيطة بالعنيزي وما رافق ذلك من صعود لتيار القومية العربية في ليبيا (Maddalena Zagilo. 2025, p5.)

وبمجرد أن علم الإنجليز بنوايا الحكومة الليبية بإنشاء البنك المركزي اعترضت الحكومة البريطانية على ذلك بحجة أن المادة الرابعة من الاتفاقية المالية الملحقة بمعاهدة الصداقة تنص على ما يلي " أن هذا الاتفاق يشترط استمرار الترتيبات الحالية للعملة الليبية، إلا إذا اتفقت الحكومتان على غير ذلك" حيث رأت الحكومة البريطانية أن إلغاء لجنة العملة الليبية، ونقل صلاحياتها إلى البنك المركزي الليبي يبدل ترتيبات العملة الليبية الحالية، ولذلك لم توافق بريطانيا على إنشاء البنك المركزي الليبي، في حين رأت الحكومة الليبية أن بقاء ذلك الوضع انتقاص صارخ للسيادة الوطنية، والأمر من ذلك لم يكن للدولة الليبية مصرف تحفظ فيه أموالها بل كانت تستعمل فرعي بنك باركليز الإنجليزي في طرابلس وبنغازي لهذا العرض(بن حليم، 1990م، ص216).

وفي 28 يوليو 1954م أبلغت الحكومة الليبية وزارة الخارجية البريطانية بمقترحها وعزمها على إنشاء مصرف وطني ليبي وفقا للمادة (4) من الاتفاقية المالية الأنجلو– ليبية، كانت الحكومة البريطانية تعتقد إنه سيتم استشارتها من قبل الحكومة الليبية قبل اتخاذ أي قرار من الناحية المالية، كما أعلن بن حليم أمام البرلمان في سبتمبر 1954م قوله" في الوقت الحالي ليس لدينا مصرف وطني في البلاد، بل فروع لمصارف أجنبية فقط" وهذ أمر وصفه بن حليم بأنه غير طبيعي، معتبرا إنه " في كل دولة مستقلة تقريبا يوجد مصرف وطني"

مكلف بإدارة العملة، لذلك " أن إنشاء المصرف الوطني ليس مسألة هيبة وطنية فحسب، بل ضرورة تمكن الحكومة من الإشراف على سياسة عملتها، وممارسة رقابة فعلية على القطاع المصرفي، والحصول على تسهيلات مالية، وخفض سعر الفائدة، كما سيكون للمصرف أربع وظائف أخرى، أولا: إصدار العملة الليبية، وهي مسؤولية تقع على هيئة العملة الليبية، ثانيا: العمل كمصرف لحكومة ليبيا وحفظ أموالها، وثالثا: القيام بالأعمال التجارية، رابعا: السيطرة على عمليات الصرف الأجنبي ,Maddalena Zaglio,2025) p5)

ومع ذلك يعد إنشاء البنك المركزي خطوة مهمة نخو تعزيز السيادة الوطنية، ورغم أن السيطرة الأجنبية لم تختف تماما، إلا أن هذه المرحلة شهدت تطور ديناميكيات القوة من وضع سيطرت فيه المملكة المتحدة بشكل كلي على القطاع المالي في ليبيا إلى وضع نجحت فيه النخب الليبية وتمكنت من فرض نفسها تدريجيا على القطاع المالي بالرغم من الضغوطات الخارجية (Maddalena Zagilo. 2025, p5) وخاصة بعد إصرار الحكومة البريطانية على موقفها بحجة أن تكاليف إنشاء البنك المركزي باهظة ولا داعي لها، واقترحت كحل وسط نقل مقر لجنة العملة إلى ليبيا، وأن يعين وزير المالية الليبي رئيسا لها على أن تبقى أغلب أعمالها في لندن، وتستمر في إصدار العملة من لندن، ولكن الحكومة الليبية رفضت ذلك واستدعت السفير البريطاني سيرأليك كير كبرايد، وأكد ت له عزمها على إنشاء المصرف المركزي الليبي بالتفاهم والتعاون مع بريطانيا وإلا فسوف تنشئه الحكومة الليبية بدون تعاون أو تفاهم معهم، كما أكدت الحكومة الليبية إنها لا تنوي الخروج من منطقة الإسترليني، وأن احتياطي العملة الليبية لن يتغير وكذلك النقد الليبي(بن حليم،1992، ص 216) وعندما رأت الحكومة البريطانية تصميم الحكومة الليبية وعزمها على إنشاء البنك المركزي تراجعت وقبلت وجهة النظر الليبية، وتعاونت مع الحكومة الليبية في تأسيس البنك (بن حليم، 1992، ص 216)، وهو ما تحقق عندما تم تعيين علي نور الدين العنيزي كأول محافظ للبنك الوطني المركزي نتيجة لنزاهته المطلقة والكفاءة العالية في شؤون المال والاقتصاد (بن حليم، ص 217)، ونجح في ذلك من خلال سياسته البناءة التي أدت إلى بنية كاملة لموظفي البنك، وبالتالي استقلال نقدي أكبر للدولة الليبية في السنوات التالية (Maddalena Zaglio,2025, p5)

وهذا أن دل على شيء فإنما يدل على نجاح النخب الليبية في السعي لتحقيق السيادة المالية.

المبحث الثاني: تشكيل إدارة المصرف ووضع هيكله التنظيمي والقانوني

والجذير بالذكر أن مسودة قانون البنك الوطني الليبي رقم (30) صدرت بأمر الملك إدريس السنوسي، وذيلت باسم وصفة كل من علي نور الدين العنيزي وزير المالية، ومصطفى بن حليم رئيس مجلس الوزراء، وتم اعتمادها وتصديقها من الملك ادريس السنوسي بعد الموافقة عليها من مجلس الشيوخ ومجلس النواب: " نحن إدريس الأول ملك المملكة الليبية المتحدة، قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب قانون البنك الوطني الليبي، وقد صدقنا عليه وأصدرناه في عام 1955م، وتضمن القانون (11) فصلا و (52) مادة، الفصل الأول (أحكام عامة) وجاء في المادة رقم (3) منه " يؤسس بموجب هذا القانون بنك يعرف باسم البنك الوطني الليبي، على أن تكون له شخصية اعتبارية، وله حق التقاضي سواء أكان مدعيا أو مدعى عليه، ويتخذ لنفسه خاتما قانونيا" وفي المادة رقم (5) نص على " للبنك مقران رئيسيان أحدهما في بنغازي والآخر في طرابلس، ويجوز له أن ينشئ فروعا أو وكالات، وأن يعين مراسلين وذلك وفقا لما يقرره المجلس وبموافقة الوزير(قانون البنك الوطني الليبي رقم (30) لسنة 1955م)

وفي المادة رقم (6) نص على أن يقوم البنك بتحقيق الأغراض العامة الآتية:(قانون البنك الوطني الليبي رقم (30) لسنة 1955م)

أولاً: تنظيم إصدار أوراق النقد والنقود المعدنية

ثانياً : تكوين احتياطي بقصد المحافظة على الاستقرار النقدي في ليبيا، وعلى قيمة الجنيه الليبي في الخارج.

ثالثاً: التأثير في حالة الائتمان بما يحقق مصلحة المملكة.

رابعاً: العمل بصفته بنكا للحكومة والإدارة والولايات.

وفيما يتعلق بالتنظيم الإداري فقد جاء الفصل الثالث من القانون بعنوان (الإدارة) حيث نص على أن تسند الإدارة العامة لشؤون البنك وأعماله إلى مجلس إدارة يحق له ممارسة جميع سلطات البنك وتأدية جميع أعماله، كما نصت المادة رقم (13) من القانون على أن يتألف المجلس من المحافظ ونائب المحافظ وخمسة أعضاء آخرين، ويضاف إليهم العضو الذي قد ينتخب طبقا للفقرة (1) من المادة (16) ويرأس المحافظ المجلس (قانون البنك الليبي رقم (30) لسنة 1955م)

واستطاع العنيزي بخبرته وحنكته الإدارية أن يجمع العدد اللازم من الشباب الليبي ليشكل نواة الجهاز الإداري المطلوب للبنك، ولم يقف عند ذلك وإنما قام بالاتصال بالبنوك المركزية والتجارية في بعض الدول واستعار كبار الموظفين لملء المناصب العليا بالبنك، فاختار نائب المحافظ من بنك إنجلترا المركزي، والمدير العام من بنك إيطاليا المركزي، ورئيس المحاسبة من هولندا، وإدارة مراقبة النقد الأجنبي من النرويج، ومستشارا اقتصاديا من مصر، كما أنشأ العنيزي قسما للعمليات المصرفية ألحقه بالمصرف، وأوكل هذه المهمة إلى مدير من الأردن، وباشر البنك الوطني نشاطه خلال عام 1956م، واستطاع إدارته بكفاءة مما مكن البنك من التطور خلال فترة قصيرة للقيام بمهامه المصرفية كإصدار العملة، ومراقبة البنوك، وتقديم الخدمات المصرفية التجارية للمواطنين، وتدريب الموظفين في الداخل والخارج في وقت واحد.(وليد شعيب، 2022م، ص 179)

في حين نصت المادة (15) على الآتي: (قانون البنك الليبي رقم (30) لسنة 1955م)

_ يختار المحافظ ونائبه من الأشخاص المعروفين بخبرتهم المالية ويعين كل منهما بمرسوم ملكي يصدر بناء على عرض وزير المالية وموافقة مجلس الوزراء.

_ يظل كل من المحافظ ونائبه في منصبه مدة خمس سنوات ويجوز إعادة تعيينه على أن تكون مدة الخدمة الأولى لأول نائب للمحافظ ثلاث سنوات.

_ يخصص كل من المحافظ ونائبه وقته كله لخدمة البنك، ولا يجوز له أن يشغل أثناء توليه وظيفة بالبنك أي منصب آخر في ليبيا أو في الخارج بمرتب أو بدونه.

_ يستحق المحافظ ونائبه المرتب والبدل اللذين يحددهما المجلس لكل منهما بعد موافقة الوزير، على أنه لا يجوز أن يتخذ ما يتقاضاه أي منهما عن عمله كله أو بعضه صورة العمولة مهما كان نوعها، كما لا يجوز تحديد المرتب أو البدل على أساس الأرباح الصافية للبنك، ولا يجوز تخفيض المرتب أو البدل أثناء مدة خدمة كل منهما.

_ إذا توفى المحافظ أو غاب حل محله نائب المحافظ حتى يعود أو يعين خلفا له، وفي هذه الحالة يحل المدير العام للبنك محا نائب المحافظ. (قانون البنك الليبي رقم (30) لسنة 1955م) وإذا توفي نائب المحافظ أو غاب حل محله المدير العام حتى يعود أو يعين بدله، وفي حالة قيام المدير العام بعمل نائب المحافظ يصبح عضوا في مجلس الإدارة بحكم عمله.

كما نصت المادة (16) من القانون على أن يعين أعضاء المجلس الخمسة بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية، ويجب أن يكونوا من الأشخاص ذوي الخبرة على أن تكون مدة العضوية في المجلس ثلاث سنوات على إنه يجب عند تعيين الأعضاء الخمسة لأول مرة أن تحدد مدة خدمة أحدهم بسنة واحدة، ومدة خدمة اثنين منهم بسنتين ويجوز إعادة تعيين الأعضاء في حين نصت المادة (17) على إنه لا يجوز الجمع بين عضوية المجلس وبين عضوية مجلس الأمة أو أحد المجالس التشريعية أو الوظائف العامة، وإذا أصبح أحد أعضاء المجلس عضوا في مجلس الأمة أو أحد المجالس التشريعية أو مرشحا لعضوية أحد هذه المجالس أو أصبح موظفا بمرتب في الحكومة أو في إدارة أي ولاية سقطت بذلك عضويته في المجلس، ولا يجوز أن يكون المحافظ ونائبه وغيرهما من أعضاء المجلس مساهمين في هذا البنك أو أي بنك آخر، كما لا يجوز أن يكون في مجلس الإدارة أعضاء تربطهم صلة قرابة إلى غاية الدرجة الرابعة.(قانون البنك الليبي رقم (30) لسنة 1955م)

وكل هذه الجهود التي بذلها العنيزي انعكست بشكل جيد على أداء البنك الوطني، حيث تمكن في عام 1958م بعد مشاورات مع مدير بنك إيطاليا في تعيين بعض عناصر البنك الإيطالي ببنك ليبيا المركزي، وتمكن من الحصول على موافقة مدير البنك الإيطالي بتعيين أحد كبار مديري البنك وخمسة عناصر كرؤساء أقسام ببنك ليبيا المركزي لمدة ثلاث سنوات للاستفادة من خبرتهم في تدريب العناصر الوطنية، على أن تؤول تلك المهام للعناصر الوطنية بعد انقضاء المدة المحددة، ولعل من أبرز العناصر الوطنية العاملة في ذلك الوقت رجب المسلاتي، وفرج قمرة، وجمال عبدالملك، فهؤلاء الثلاثة تدربوا في البنك وكانوا من خيرة الموظفين، ولا ننسَ أحمد عتيقة الذي عينه الدكتور علي العنيزي مديرا لإدارة البحوث بالبنك الوطني الليبي، وهو شخصية اقتصادية بامتياز تحصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ويسكنوسون بالولايات المتحدة الأمريكية، وعاد إلى ليبيا عام 1956م عندما كانت تجربة إنشاء البنك الوطني قيد التنفيذ وعلى الفور كلفه العنيزي رئاسة إدارة البحوث الاقتصادية في البنك الوطني، وتدرج فالمناصب حتى أصبح وزيرا لوزارة التخطيط والتنمية في المملكة الليبية عام 1968م.(وليد شعيب، 2022م، ص 181)

كما نصت المادة (18) على المحافظ ونائبه في حالة غيابه أن يدعو المجلس إلى الاجتماع مرة على الأقل كل شهر، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويكون اجتماع المجلس قانونيا إذا حضره أربعة أعضاء على الأقل وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ما لم يوجد نص على أغلبية أكبر، وفي حالة تعادل الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس. (قانون البنك الليبي رقم (30) لسنة 1955م)

المبحث الثالث: إصدار الجنيه الليبي وأثره في ترسيخ السيادة الاقتصادية:

بعد تولي العنيزي منصب محافظ البنك المركزي للدولة الليبية، بدأت المرحلة الحاسمة لوضع نظام نقدي وطني وتنفيذ مشروع إصدار العملة.

لذلك نصت المادة (27) من قانون البنك الليبي لعام 1955م على " للبنك وحده حق إصدار أوراق النقد والنقود المعدنية في جميع أنحاء ليبيا، ولا يجوز للحكومة الاتحادية أو إدارات الولايات أو البلديات أو البنوك أو غيرها من المؤسسات أن تصدر في أي وقت من الأوقات أوراق نقد أو عملة ورقية أو نقودا معدنية أو أية وثائق يرى البنك أنها قد تستعمل كبديل للعملة الرسمية"(قانون البنك الليبي رقم (30) لسنة 1955م)

وهكذا عمل العنيزي على بناء مؤسسة بنكية وطنية مستقلة كما هو المفروض أن تكون عليه في البنوك المركزية والمعمول به في معظم دول العالم، بحيث لا تتأثر بقرارات الساسة وتتخذ قراراتها المالية والنقدية بما فيه مصلحة الاقتصاد الوطني، بدون أي اعتبارات لانعكاسات هذه القرارات على السياسيين، وحرص أن تقوم

بواجبها الكامل في خدمة الاقتصاد الوطني، ووضع وتطبيق السياسات النقدية والمالية في المملكة الليبية، وشدد على أن يكون البنك الوطني هيئة استشارية في الشؤون الاقتصادية والمالية للملكة الليبية.(وليد شعيب، 2022م، ص182)

أما المادة (28) فقد نصت على:

1 _ نصت على أن يقوم البنك بعملية إصدار النقود الورقية والمعدنية في قسم الإصدار، وتفصل فصلا تاما الحسابات والعمليات الخاصة بهذا القسم عن الحسابات والعمليات الأخرى للبنك، وتخصم بادئ ذي بدء من إيرادات قسم الإصدار جميع المصروفات الناشئة عن إعداد النقود الورقية والمعدنية، وإصدارها وصرف قيمتها.

2_ يتولى قسم الإصدار ما يلي:

_ العمل على طبع أوراق النقد الليبية وصك النقود المعدنية الليبية للتداول في ليبيا.

_ إصدار أوراق النقد والنقود المعدنية وإعادة إصدارها وصرف قيمتها.

_ العمل على حفظ المخزون من العملة غير المصدرة في مكان أمين والعمل على إعداد اللوحات الكليشيهات لطبع أوراق النقد والقوالب الخاصة بسك النقود، وحفظها في مكان أمين، وإعدامها عند الاستغناء عنها.

3_ لا يجوز لقسم الإصدار أن يصرف أية أوراق نقد أو نقود معدنية لغيره من أقسام البنك أو لأي شخص آخر إلا مقابل غيرها من أوراق أو نقود معدنية ليبية تساوي قيمتها، أو مقابل الأصول المرخص بها كجزء من أصول قسم الإصدار.

وهكذا وخلال السنوات الأولى من عمر البنك الوطني الليبي وبفضل جهود علي نور الدين العنيزي كأول محافظ للمصرف انقلبت كفة الميزان نحو السيادة الليبية، وذلك لأن العنيزي شخصية محورية في التنمية الوطنية الليبية والسيادة الاقتصادية.

وعندما عين العنيزي في لجنة العملة الليبية عارض رغبة بريطانيا في دعم العملة الليبية بالكامل بالجنيه الإسترليني، وكانت حجته في ذلك أن عضوية ليبيا في منطقة الجنيه الإسترليني لا ينبغي أن تترجم إلى سيطرة بريطانية حصرية على التجارة والمالية الليبية، مما يبرز التزامه المستمر بالحد من النفوذ الأجنبي، ويظهر ذلك من خلال تصريحه لصحيفة فاينانشيال تايمز " بأن إنشاء البنك الوطني الليبي يمثل خطوة أخرى على طريق بناء دولة اقتصادية ومالية راسخة من قبل مملكة ليبيا الفتية. (Maddalena,zagilo,p13)

كان العنيزي مصمما على تغطية الجنيه الإسترليني بنسبة 75% على الرغم من الضغوط البريطانية الشديدة لرفعها إلى 100%، وعند توليه المنصب كان العنيزي مصمما على الحصول على المزيد من الامتيازات، في حين أن غطاء الجنيه الإسترليني نفسه لم يكن ضارا اقتصاديا، وبطول عام 1958م شكلت حيازات الجنيه الإسترليني 97.5 % من احتياطات النقد الأجنبي الليبية، على الرغم من ارتفاع حصة احتياطات الدولار أيضا، كان من ضمن أولويات العنيزي إعادة صياغة المادة (29) لإزالة أي شكل من أشكال السيطرة البريطانية على السياسة النقدية الليبية، وهو ما فسره العنيزي على إنه التزام خلال زيارته إلى لندن في عام 1958م معللا ذلك إنه" انتهاك للسيادة الليبية"(Maddalena,zagilo,p1) 4

نصت المادة (29) من قانون البنك الليبي رقم (30) لسنة 1955م على أن تتكون أصول قسم الإصدار مما يلي:

_ أرصدة استرلينية

_ أذونات أسترلينية على الخزانة العامة لحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا.

_ صكوك استرلينية لحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا، أو صكوك تضمنها هذه الحكومة بشرط ألا تحتفظ منها بأكثر من 70% من مجموع الأصول، وأن تكون مستحقة الدفع خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات، على أنه يجوز إذا ما ارتأى المجلس ذلك الاحتفاظ ضمن نسبة 70% المذكورة بصكوك تستحق الدفع خلال خمسة عشر سنة على ألا تزيد قيمتها على 20% من مجموع أصول قسم الإصدار.

_ صكوك أصدرتها الحكومات الأخرى أو صكوك تضمنها تلك الحكومات وذلك بشرط الحصول على موافقة السلطات المختصة للحكومات صاحبة الشأن. (قانون البنك الليبي رقم (30) لسنة 1955م)

وهنا كان للدكتور علي العنيزي رؤية ثاقبة تحسب له فقد كان مشجعا على عدم الخروج من منطقة الإسترليني، لاسيما وأن المملكة الليبية تستفيد من الانتساب إليها، منبها أنه من الضروري جدا ألا نكون مقيدين سياسيا وماليا بالشكل الذي نحن فيه، مؤكدا على إنه" من الأفضل أن يكون لنا مطلق الحرية في التصرف في رصيد عماتنا بدون أي نسبة مئوية، وإذا كان هذا غير ممكن فلتكن النسبة المئوية معكوسة أي 70% من عملات أجنبية غير الإسترليني، و 25% أرصدة أسترلينية، مشيرا إلى " إن نكون أحرارا في البقاء أو الخروج من منطقة الإسترليني حسبما تمليه علينا مصلحتنا وحدها ومصلحتنا فقط"(وثائق البنك الوطني الليبي، طرابلس، أرشيف على نور الدين العنيزي)

وفي 24 ديسمبر 1958م أصدر البنك الوطني الإصدار الأول من الأوراق النقدية من فئتي العشرة والخمسة اللتين تحملان اسم البنك الوطني الليبي بصفته سلطة الإصدار، وبعد سنة تقريبا وفي 22 نوفمبر 1959م أصدر أولى الأوراق النقدية من فئة جنيه واحد ونصف جنيه، وكانت جميعها تحمل توقيع محافظ البنك الوطني الليبي علي نور الدين العنيزي. (وليد شعيب، 2022م، ص 207)

المبحث الرابع: أثر إدارة العنيزي على تطور النظام المالي الليبي:

كان اعتماد النظام المالي الليبي على الجنيه الإسترليني وسوق لندن المالية واضحا، ورغم أن هذا الاعتماد كان مفيدا من الناحيتين الاقتصادية والفنية، إلا أنه سرعان ما أصبح مصدرا للنقد والجدل من الناحية السياسية، وسلط النقاد الضوء على اعتماد ليبيا على المؤسسات المالية الأجنبية وعجزها عن الإشراف على عملتها المحلية، وهذه المخاوف كان لها الدور الكبير في إنشاء البنك الوطني عام1956م (Maddalena,zagilo, p7)

ففي بداية سبتمبر عام 1954م رد بن حليم على وجهة النظر البريطانية بشأن إنشاء بنك وطني، رافضا رفضا قاطعا التعنت البريطاني في الحفاظ على السيطرة البريطانية على الشؤون المالية الليبية، وأكد بن حليم أن الالتزامات الوحيدة التي كانت ليبيا ملزمة بها بموجب الاتفاقية المالية لعام 1953م هي استمرار عضويتها في منطقة الجنيه الإسترليني والحفاظ على دعم العملة، بالإضافة إلى ذلك أعرب بن حليم عن رغبته في تعيين موظفين بريطانيين في السنوات الأولى للبنك(Maddalena Zagilo. 2025,p9)

كان بن حليم يدرك إنه في موقف قوي أثناء المفاوضات في الوقت نفسه كان من غير الممكن إنكار حاجته إلى المساعدة المالية والتقنية الي تقدمها بريطانيا، لكنه شعر بالمخاوف البريطانية من فقدان بريطانيا لمكانتها في السيطرة الاقتصادية والمالية على ليبيا، خاصة إذا فقدت بريطانيا سيطرتها السياسية على ليبيا، لذلك خطط بن حليم في كيفية إنشاء لجنة استشارية مصرفية تكلف بصياغة النظام الأساسي للبنك الدولي، وأعرب عن رغبته في تعيين ثلاثة أعضاء، السيد بايك، المستشار المالي البريطاني للحكومة الليبية، والأمريكي ليونارد، وثالث تركي، وبعد بضعة أيام أبلغ كيركبرايد وزارة الخارجية إنه من المرجح انضمام مصر إلى لجنة

خبراء المصارف، كان من أهم ما يقلق الحكومة البريطانية هو أن المصالح البريطانية لن تمثل تمثيلا جيدا في اللجنة، كانت لديهم شكوك في جدية حول خبرة بايك، ولا يمكنهم الاعتماد على الأعضاء الآخرين في اللجنة لخدمة المصالح البريطانية، وبعد دراسة متباينة لعدة مرشحين وافق بنك إنجلترا في 9 سبتمبر 1954م على إرسال جون فيشر، وصل فيشر إلى ليبيا في 15 سبتمبر وفرض نفسه على الفور كزعيم للجنة المصرفية، التي كانت تتألف في ذلك الوقت من فيشر وكير نظرا لعدم وصول الأعضاء الأتراك والمصريين بعد (Maddalena,zagilo,. p9)

باشرت اللجنة المصرفية المكونة من فيشر وكير وبايك في 12 أكتوبر 1954م، وقام المستشارون الثلاثة بتقديم مسودة النظام الأساسي للبنك الوطني، يكمن جوهر مسودة النظام الأساسي في المادة 29 التي دعت إلى تغطية 100% من الأوراق المالية بالجنيه الإسترليني، بعد ذلك يتولى البنك الوطني مسؤوليات لجنة العملة الليبية، ويتولى مهام إدارة العملة (المادة 50)، وهنا أعادت الحكومة البريطانية تأكيد وجهة نظرها مؤكدة على أن الترتيبات المقترحة هي الأفضل لتكوين عملة مستقرة ببساطة وتكلفة زهيدة وسريعة، وستوافق بريطانيا على مضض على تعديل غطاء الجنيه الإسترليني بنسبة 100% للسماح لهيئة العملة بوضع ما يصل إلى 25% في عملات أخرى، ومع ذلك ستكون السلطة ملزمة قانونا باسترداد العملة الليبية مقابل الجنيه الإسترليني وحده، وقيل أن هذا الإجراء سيكون له ميزة كبيرة في السماح للسلطة بالحفاظ على السيولة بالجنيه الإسترليني فقط، وستلبى احتياجات ليبيا من النقد الأجنبي من خلال العضوية في منطقة الجنيه الإسترليني(أدريان بلت، 2020م، ص1279)، وهكذا تغلب الليبيون على المعارضة البريطانية وأنشأوا البنك الوطني علاوة على ذلك نجحوا في تعديل المادة (29) للحفاظ على السياسة الحالية المتمثلة في تغطية 75% من الجنيه الإسترليني، من ناحية أخرى واصلت بريطانيا ممارسة نفوذها الكبير على المؤسسة الجديدة بالرغم من أن قانون البنك الليبي رقم (30) لسنة 1955م، حافظ في الكثير من النقاط على التوجه المحافظ الذي فضل المصالح الاقتصادية والمالية البريطانية، وهذا أدى إلى سيطرة المسؤولون البريطانيون على هيكل المصرف (Maddalena Zaglio, p12)

وفي أوائل عام 1959م أرسل البنك الدولي للإنشاء والتعمير مجموعة من الخبراء إلى ليبيا لإجراء مسح، عام ومساعدة الحكومة الليبية من أجل إجراء دراسة اقتصادية شاملة أي صياغة خطة للتنمية الاقتصادية؛ حيث قامت الحكومة الليبية قبل وصول البعثة بتكليف البنك الوطني الليبي كهيئة معينة برعاية وتسهيل عمل البعثة في ليبيا، وفور وصول التكليف لمحافظ البنك الوطني علي نور الدين العنيزي شرع في عقد اجتماع موسع مع مندوبين من الحكومة الاتحادية والولايات عرض فيه خطة علمية مفصلة لتسهيل عمل البعثة وتبني توصياتها، والجذير بالذكر أن هذه تكونت من ثلاثة عشر خبيرا وقضت ستة أشهر في ليبيا، ثم اجتمعت في واشنطن وأعدت تقريرا شاملا ومفصلا حول تقييم الأوضاع الاقتصادية في ليبيا (وليد شعيب، 2022م، ص 207) كما أوصى تقرير الخبراء على إلغاء المادة (4) من الاتفاقية المالية الأنجلو– ليبية، وأثار هذا التقرير جدلا واسع النطاف، وأثبت أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير خاضعا فعليا للنفوذ الأمريكي، (Maddalena) Zaglio, p14

وعلى الرغم من عدم إلغاء المادة (4) إلا إنها جعلت وزارة الخارجية ووزراء الخزانة، وبنك إنجلترا يخففان من سيطرتهما على المالية الليبية، وقبول طلب العنيزي، وبالتالي منح ليبيا حرية أكبر في إدارة سياساتهما المالية والنقدية.(Maddalena Zaglio, p14)

وخلال الفترة ما بين 1958م– 1960م حدثت العديد من التنازلات والتي لم تعد إلى اعتبارات فنية واقتصادية فحسب بما في ذلك مهمة البنك الدولي للإنشاء والتعمير، بل أغلبها كانت بسبب السياق الإقليمي الذي أثر في ليبيا بشكل أو بآخر، فقد أدت تطورات مثل أزمة السويس عام 1956م، وتأسيس الجمهورية العربية المتحدة على يد جمال عبد الناصر عام 1958م، والثورة العراقية عام نفس العام، كل هذه الأحداث أدت إلى عدم الاستقرار الإقليمي وتجدد المشاعر المعادية للغرب بشكل كبير، وبالتالي هددت هذه الأحداث بشكل مباشر موقف الملك إدريس، والمصالح الاستراتيجية لبريطانيا في ليبيا، وقد دفعت أزمة السويس على وجه الخصوص إلى مراجعة الالتزامات العسكرية البريطانية في الشرق الأوسط ، وهذا أدى إلى خفض بريطانيا لقواتها المتمركزة في ليبيا.(Maddalena Zaglio, p1)

وفي ظل هذا السياق يمكن تفسير استعداد بريطانيا لتلبية طلبات العنيزي بشأن المادة (29) كوسيلة لموازنة تقليص الوجود العسكري في ليبيا مع تقديم تنازلات ملموسة للنظام الليبي؛ مما يساعد على الحفاظ على حسن النية والاستقرار، مما زاد من إلحاح لندن السياسي على إظهار احترامها للسيادة المالية الليبية، وبالتالي يرجح أن التنازلات في السياسة النقدية عكست مزيجا من المفاوضات المحلية والضغوط الإقليمية والحسابات الجيوسياسية التي تهدف إلى الحفاظ على نفوذ بريطانيا في منطقة الشرق الأوسط. (Maddalena Zaglio, 5p1)

ومنذ ذلك الحين أصبحت مشاركة ليبيا في منطقة الجنيه الإسترليني واحتفاظها باحتياطاتها منه خيارات اقتصادية بحتة تصب في صالح الاقتصاد الليبي بدلا من الالتزامات التي تفرضها دولة أخرى، وقد مثل هذا التعديل خطوة أخرى نحو الاعتراف بالسيادة المالية الليبية، وهو يعتبر انتصار ثاني للدكتور علي العنيزي يصب في مسألة السيادة المالية الليبية.

وهكذا ركزت معركة العنيزي الثانية من أجل السيادة المالية الوطنية على التوظيف، وكان الهدف كما ورد في التقرير السنوي الأول للمصرف الوطني الليبي" ليس فقط توظيف أكبر عدد ممكن من الليبيين منذ البداية، بل أن الكادر الليبي بالكامل حالما يصبح ذلك ممكنا" وعلى الرغم من إشراك مسؤولين ذوي خبرة من موظفين أجانب من إيطاليين وألمان وفرنسيين ويوغسلافيين لتنظيم عمل المصرف على أسس سليمة" إلا أن هؤلاء المسؤولين الأجانب كانوا يفترض أن يبقوا لفترة وجيزة فقط، وكانوا حريصين على نقل خبراتهم إلى الكوادر الليبية حينما تتوفر، وقد أبرزت تقارير المصرف مدى التقدم الإيجابي في عملية الليبنة، فقد ذكر التقرير السنوي الرابع مارس 1959م – مارس 1960م " إن خططنا لتجهيز موظفينا الليبيين لتولي مناصب ذات مسؤولية أعلى تسير على ما يرام" حيث يشغل مسؤول كبير المدير التنفيذي البديل في صندوق النقد الدولي، ونواصل توظيف رجال ذوي مؤهلات تعليمية متفوقة. (5Maddalena Zaglio, p1)

الخاتمة

تعد الفترة من 1955– 1960م مرحلة حاسمة في تاريخ الاقتصاد الليبي، حيث شهدت تأسيس أهم مؤسسة مالية في الدولة الحديثة وهي البنك الوطني الليبي، وقد أظهرت الدراسة أن علي نور الدين العنيزي كان شخصية محورية في هذه المرحلة، إذ اضطلع بدور أساسي في بناء الهيكل التنظيمي للبنك ووضع الأسس الأولى للسياسة النقدية الليبية.

ويمكن القول إن دور العنيزي لم يكن مجرد إدارة لمؤسسة مالية ناشئة، بل كان مساهمة حقيقية في تشكيل الهوية النقدية للدولة الليبية الحديثة، وتبقى هذه المرحلة جديرة بمزيد من البحث والتحليل لما تحمله من دروس مهمة حول بناء المؤسسات المالية في الدول حديثة الاستقلال.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

_ أكدت الدراسة على رؤية العنيزي الإدارية والاقتصادية في ضمان استقرار الجنيه الليبي، ودعم مسار الدولة نحو بناء اقتصادي وطني مستقل.

_ كان العنيزي من الشخصيات الأساسية البارزة في عملية تأسيس البنك الليبي، وهو المسؤول الأول عن وضع اللبنات الأولى للهيكل الإداري والتنظيمي للمؤسسة.

_ بينت الدراسة أن سياسات الإصدار النقدي والرقابة المصرفية التي اتبعها العنيزي ساعدت في الحفاظ على قيمة العملة الليبية واستقرارها خلال مرحلة اقتصادية حاسمة.

توصيات الدراسة:

_ توصي الدراسة بالاستفادة من تجارب التأسيس في بناء السياسات الحالية.

_ توصي الدراسة بأن يستفيد صناع القرار المعاصرين من تجربة العنيزي في بناء نظام مالي وطني مستقر، خاصة في فترات التحولات الاقتصادية والسياسية.

_ تعزيز استقلالية المصرف المركزي لضمان استقرار السياسة النقدية وهي قيمة حرص عليها العنيزي في مرحلة التأسيس.

قائمة المراجع والمصادر:

أولا الوثائق:

رسالة (سرية) موجهة من محافظ البنك الوطني الليبي علي نور الدين العنيزي إلى وزير الخارجية في المملكة الليبية مرفقة بصورة لرئيس مجلس الوزراء، بتاريخ 30 ديسمبر 1956م، وثائق البنك الوطني الليبي – طرابلس، أرشيف علي نور الدين العنيزي.

مرسوم ملكي بشأن تعيين الدكتور علي نور الدين العنيزي وزيرا للمالية بدلا عن أبوبكر نعامة 18 سبتمبر 1953م؛ وثائق أرشيف علي نور الدين العنيزي.

قانون البنك الليبي رقم (30) لسنة 1955م، المجمع القانوني الليبي، التشريعات والقوانين

lawsociety.ly//https

ثانيا المذكرات: بن حليم، مصطفى أحمد، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي، مذكرات رئيس وزراء ليبيا الأسبق، 1992م.

ثالثا المراجع العربية

المقريف، محمد يوسف، ليبيا بين الماضي والحاضر، دولة الاستقلال، الحقبة غير النفطية 1951م– 1957م، الجزء الأول، المجلد الثاني، مركز الدراسات الليبية أكسفورد– ليبيا، الطبعة الأولى، 2005م.

آدم، وليد شعيب، علي نور الدين العنيزي ودوره الوطني والسياسي 1904– 1983م، منشورات جامعة طبرق، الطبعة الأولى، 2022م.

رابعا المراجع المعربة:

بيلت، أدريان، استقلال ليبيا والأمم المتحدة، حالة تفكيك ممنهج للاستعمار، ترجمة زاهي بشير المغيربي، الجزء الرابع، مجلد الرابع، منشورات مجمع ليبيا للدراسات المتقدمة، 2016م.

خامسا الدوريات الأجنبية:

-Maddalena Zaglio Central Banking on Independence: The Birth of the National Bank of Libya; 03 Nov 2025